



البنك الدولي
مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD

صحيفة حقائق

أبريل 2025

برنامج رفع كفاءة قطاع الكهرباء وموثوقية إمداداته (التمويل الإضافي)

معلومات أساسية

أحرز الأردن تقدماً كبيراً في تعزيز كفاءة قطاع الطاقة وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة وتحديث شبكة الكهرباء. وارتفعت نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء في البلاد من أقل من 1% في عام 2014 إلى 27% في عام 2023، مما جعل الأردن رائداً إقليمياً في الاعتماد على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وأدت الاستثمارات في الطاقة النظيفة إلى تقليل الاعتماد على الوقود المستورد وتعزيز أمن التزود بالطاقة. وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال هناك تحديات. فشركة الكهرباء الوطنية تواجه قيوداً مالية وارتفاعاً في تكاليف التشغيل، كما أنها بحاجة إلى تعزيز مناعة الشبكة. وتؤكد رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن على أهمية وجود قطاع طاقة موثوق ومستدام وفعال من حيث التكلفة من أجل تعزيز القدرة التنافسية للبلاد ودفع عجلة نموها الاقتصادي.

وفي عام 2023 وافقت الحكومة الأردنية على برنامج شامل لرفع كفاءة قطاع الكهرباء واستدامة إمدادات الكهرباء من الطاقات المتجددة وتحقيق التعافي المالي لهذا القطاع. وتهدف المرحلة الأولى من هذا البرنامج (2023-2025) إلى تقليل الخسائر المالية للشركة الوطنية من خلال تحسين كفاءتها التشغيلية، وزيادة معدلات تحصيل فواتير الاستهلاك في القطاع العام، وتعزيز موثوقية الإمدادات، والارتقاء بمستوى أنظمة حوكمة قطاع الكهرباء. وقام البنك الدولي بدعم هذا البرنامج من خلال تمويل بلغ 250 مليون دولار **لبرنامج كفاءة قطاع الكهرباء وموثوقية إمداداته القائم على أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج**، ركز البنك فيه على تدابير تقليص التكاليف وتعزيز الإيرادات، والحفاظ على إمدادات الطاقة المتجددة، وضمان انتظام الخدمات، وتعزيز حوكمة شركة الكهرباء الوطنية. ومن المتوقع أن تحقق المرحلة الأولى وفورات قدرها 517.5 مليون دولار بين عامي 2023 و2025، 60% منها بسبب التدابير المتخذة بموجب أداة التمويل وفقاً للنتائج.

250 مليون دولار

برنامج كفاءة قطاع الكهرباء وموثوقية إمداداته القائم على أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج (التمويل الإضافي)

ومن خلال هذا التمويل الإضافي، سيواصل البرنامج أداء دور محوري في تأمين مستقبل الطاقة في الأردن، ودعم القدرة التنافسية الاقتصادية، وضمان انتظام إمدادات الكهرباء للاستخدام التجاري والمنزلي.

بناء على التنفيذ الناجح للبرنامج، وافق البنك الدولي على **تمويل إضافي بقيمة 250 مليون دولار**. ومن شأن هذا التمويل أن يؤدي إلى تمديد المرحلة الأولى حتى نهاية عام 2027 وتوسيع وتطبيق تدابير جديدة لتقليص التكاليف وتعزيز الإيرادات في قطاع الكهرباء، وتعزيز عمليات شبكة نقل الكهرباء الخاصة بشركة الكهرباء الوطنية وانتظام إمداداتها، مع التركيز على الجهوزية في مجال الأمن السيبراني. وفي ظل تمديد المرحلة الأولى، من المتوقع أن تنخفض خسائر شركة الكهرباء بمقدار 614 مليون دولار إضافية في الفترة 2026-2027، 65% منها بسبب الأنشطة التي يدعمها التمويل الإضافي.



النتائج الرئيسية المستهدفة



- عند نهاية تمديد المرحلة الأولى (نهاية عام 2027)، من المتوقع أن يحقق التمويل الإضافي ما يلي:
 - **زيادة نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء** في الأردن، بهدف الوصول إلى نسبة 31% بحلول عام 2030، لتعزيز أمن التزود بالطاقة واستدامتها.
 - **الحد من الخسائر المالية في قطاع الكهرباء** من خلال تنفيذ تدابير لتوفير التكاليف وزيادة الإيرادات لتحقيق استقرار المركز المالي لشركة الكهرباء الوطنية.
 - **تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة في المباني والمنشآت التابعة للقطاع العام**، عن طريق تطبيق تدابير خاصة بخفض استهلاك الطاقة وتكاليف التشغيل.
 - **تعزيز قدرة شبكة الكهرباء على الصمود** من خلال تحديث أنظمة التكنولوجيا المستخدمة في عملياتها التشغيلية وتحسين مستوى الأمن السيبراني.



يدعم هذا البرنامج تحول البلاد نحو قطاع طاقة أكثر استدامة وقدرة على الصمود عن طريق تعزيز كفاءة قطاع الطاقة، وتحسين موثوقية الشبكة العمومية، وتعزيز الاستدامة المالية. ويسهم التمويل الإضافي أيضاً بدور رئيسي في تعبئة استثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة والحلول المبتكرة لكفاءة الطاقة.